ستنفيهم ليقضوا باقي فترة محكوميتهم في أريحا أو غزة .. ومتروك لها حرية أن تحدد لهم أن يكونوا في غزة أو أريحا.

واضح أن البند لا يتحدث إلا عن سجناء ومعتقلين سياسيين (أمنيين وفق التعبير الاسرائيلي) ولا يأتي من قريب أو بعيد على ذكر الجنائيين ..، ولا نعتقد أن من صاغوا الاتفاق خلطو في بند واحد السياسيين والجنائيين، في الوقت الذي لا تجيء فيه المادة كلها، ولا البروتوكول كله على ذكر الجنائيين..

والمعنى .. وفق العرف الدارج بالسجين (الذي صدر بحقه حكم، أي المحكوم)، والمعتقل (يعني الذي لم يصدر بحقه حكم بعد، أي الموقوف).

وتوغل المادة ٢٠ في بندها الثاني والثالث في سلب عملية تحرير الأسرى أي منطق يستند الى إتفاق "سلام" مفقود بين شعبين أنداد، لتفصح عن كونها عملية "عفو" عمن يستحق العفو بعين الاسرائيليين وقوانينهم .. فالبند ٢ ينص حرفيا على أنه "بعد التوقيع على هذا الاتفاق، يواصل الجانبان التفاوض للافراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين على أسس متفق عليها".. **"للافراج عن عدد إضافي" وليس عن كافة المعتقلين وفق جدول زمني كما يشيع الفلسطينيون في تصريحاتهم** .. وهذا يفصح عن أن الطرف الفلسطيني وافق الاسرائيلي على تجزئة القضية الواحده، وتركها للمنطق الصهيوني ونزعاته .. وأخيرا، يتضح –ولو ضمنيا– أن باقي المعتقلين، المئات وربما الالاف، الذين لم يقدر لهم بأن يكونوا ضمن هذا "العدد الأضافي" قد ترك مصيرهم مجهولا!؟

أما البند الثالث والأخير الذي على علاقة بموضوع الاسرى فهو الذي يفصح صراحة عن حقيقة كون العملية هى عملية "عفو" اسرائيلية، شأنها شأن موضوع "المطلوبين" وموضوع "المبعدين والفارين والنازحين واللاجئين والمسؤولين العائدين" ...الخ، حيث ينص البند ٣ على أن